اسم المصدر : المدينة
التاريخ: 30-01-2012 رقم العدد: 17813 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 115 رقم القصاصة: 1

اجتماع اسطنبول يدين تعنّت الأسد ويطالب بحقن دماء السوريين وتنفيذ المبادرة العربية

الحوار الاستراتيجي الخليجي- التركي يدعم "حسن الجوار وعدم التدخل ونبذ استخدام القوة"

اسم المصدر : المدينة

التاريخ: 30-01-2012 رقم العدد: 17813 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 115 رقم القصاصة: 2

الأمير سعود الفيصل ووزيرا الخارجية التركي والبحريني في طريقهم إلى الاجتماع رويترز

واس- اسطنبول

شدد الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا في ختام أعماله في أسطنبول أمس، على الحاجة لتركيز الجهود الدولية للوقف الفوري لإراقة الدماء في سوريا والتمهيد لبدء عملية الانتقال السياسي بما يلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري.

كما أشاد الوزراء بالجهود الحثيثة لجامعة الدول العربية الرامية إلى إنهاء الأزمة في سوريا معربين عن تأييدهم القوي للتنفيذ التام ودونما تأخير لمبادرة جامعة الدول العربية من قبل الحكومة السورية وللقرارات الأخرى التي أقرتها جامعة الدول العربية بشأن الوضع في سوريا، بما في ذلك خارطة طريق للانتقال السياسي في سوريا، التي تعكس إرادة الشعب السوري. كما أعرب الوزراء عن خيبة الأمل لعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ مبادرة الجامعة العربية بسبب الموقف المتصلب للحكومة السورية، مناشدين الإدارة السورية تنفيذ كامل التزاماتها وتعهداتها بموجب مبادرة السلام العربية دونما إبطاء. كما دعا الوزراء الحكومة السورية للتعاون الفعلي مع جامعة الدول العربية في تنفيذ الخطوات التي تضمنتها خارطة الطريق التي اقترحتها جامعة الدول العربية. كما أعرب وزراء دول مجلس التعاون عن تقديرهم لتركيا لتوفيرها حماية مؤقتة على أرضها للمواطنين السوريين الذين فروا إليها طلباً للجوء. وأكد وزراء خارجية «التعاون» وتركيا(١٦) على أهمية أن تكون العلاقات بين دول المنطقة مبنية على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. واتفق الوزراء المشاركون في الاجتماع الذي رأس صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيه، على الحاجة لتركيز الجهود الدولية للوقف الفوري لإراقة الدماء في سوريا والتمهيد لبدء عملية الانتقال السياسي بما يلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري. ورحب الاجتماع، بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالانتقال بمجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، لما لذلك من أثر إيجابي على شعوب المنطقة وتعزيز علاقات المجلس بجيرانه. شارك بالاجتماع أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني. وفي القضايا الإقليمية والدولية، أكد الوزراء أهمية تلبية التطلعات والمطالب المشروعة للشعوب في الإصلاح والتنمية و حكم القانون و الحكم الرشيد والعدالة. كما أكدو أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ١٩٦٧، ودعوا المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بالانسحاب من كل الأرضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. وأدان الوزراء إسرائيل لاستمرار سياسة المستعمرات، مؤكدين أن استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يقتضي وقفاً تاماً لبناء المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتزام إسرائيل بصورة جادة باحترام معايير الوضع النهائي الحالية، خاصة على حدود ١٩٦٧. وأكدو أن أنشطة بناء المستعمرات تعرقل إحياء عملية السلام وتعد انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. ودعوا المجتمع الدولي، خاصة أعضاء اللجنة الرباعية، لبذل كافة الجهود لوقف أنشطة بناء المستعمرات الإسرائيلية وتنفيذ قراري مجلس الأمن ذوي الصلة رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) على وجه الخصوص. وأكد الوزراء التزامهم التام بسيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وأهمية أن يضطلع العراق بمسؤولياته لتعزيز وحدته واستقراره وازدهاره، ولتفعيل دوره في بناء جسور الثقة مع الدول المجاورة على أسس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ودعوا جميع الأطراف في العراق الى بذل الجهود لتحقيق مصالحة سياسية دائمة وشاملة تلبي طموحات الشعب العراقي. وأكد الوزراء أهمية القضاء على كل المنظمات الإرهابية في أراضي العراق وتحسين أمنه والنظام العام وبناء دولة ديمقراطية آمنة ومستقرة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، لكي يعاود العراق دوره المؤثر للقضايا العربية. وشدد الوزراء على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن ضمنها صيانة العلامات الحدودية طبقاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣. كما حثوا الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على مواصلة بذل جهودهم المشكورة للتعرف على الموقوفين والمفقودين من مواطني الكويت والدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت. ورحب الوزراء بإعلان تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين معربين عن أملهم في أن تسهم نتائج وتوصيات التقرير في جهود المصالحة الوطنية التي تضم كافة أطياف المجتمع البحريني. وأعرب الوزراء عن دعمهم القوي لمواصلة عملية الإصلاح التي بشنها ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة وعلى وجه الخصوص مبادرة جلالة الملك بإجراء تعديلات جوهرية على دستور المملكة، لأجل تعزيز العملية الديمقراطية ووضع أسس راسخة لحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية الثقافية. وبناءً على ذلك سوف تقود مبادرة جلالته إلى تحقيق تطلعات شعب البحرين نحو التقدم و النماء والتنمية. وأكد الوزراء إدانتهم القوية للإرهاب بكل أشكاله وصوره وبغض النظر عن دوافعه، داعين إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. كما أكد الوزراء على وجوب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو مجموعة عرقية، معربين عن قلقهم إزاء التطرف الذي يؤدي إلى العنف كظاهرة تتجلى بشكل متصاعد في أماكن مختلفة. وأشاد الوزراء

اسم المصدر : المدينة

التاريخ: 30-01-2012 رقم العدد: 17813 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 115 رقم القصاصة: 3

بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مقر الأمم المتحدة، ورحبوا بقرار المملكة بتمويله لثلاث سنوات، معربين عن أملهم في أن يسهم هذا المركز في تعزيز الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الإطار أدان الوزراء الإرهاب الذي يمارسه حزب العمال الكردي مستهدفاً تركيا، وأكدوا دعمهم الكامل لإجراءات مكافحة مثل هذه الأعمال الإرهابية. وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق بشأن مؤامرة اغتيال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، مناشدين كل الأطراف ذات العلاقة التعاون بكل شفافية بهذا الشأن. ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦ في ١٢ نوفمبر ٢٠١٢م، وأدانوا كل أعمال العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومنسوبيها، طبقاً لميثاق فينا للعلاقات الدبلوماسية. وأكد الوزراء الحاجة لمواصلة المفاوضات بين إيران ومجموعة ٥+١ للوصول إلى حل سلمي بشأن المسألة النووية، مع اعترافهم بحق كافة الدول في تطوير برامج الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، وفقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يتعلق بخطة العمل المشتركة للتعاون بين مجلس التعاون وتركيا، أعرب الوزراء عن رضاهم حول سرعة تطبيق خطة العمل المشترك (٢٠١١-٢٠١٢)، التي تم إقرارها في الاجتماع الوزاري المشترك الثالث، المنعقد في الكويت بأكتوبر ٢٠١٠م. . واتفقوا على دعم وتشجيع التبادل والتعاون بين مجتمع رجال الأعمال من الجانبين، والعمل معاً على زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري لتحقيق مستويات أعلى، وذلك من خلال تبادل المعلومات وتشجيع شراكات القطاع الخاص، وبناءً على توصيات فرق العمل المشتركة المختصة في ذلك الشأن، مشيدين بالجهود المشتركة لاتحاد الغرف التجارية وبورصات السلع بجمهورية تركيا واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي لتنظيم منتدى الأعمال الخليجي التركي، المقررعقده في إسطنبول خلال الفترة ٥-٧ فبراير ٢٠١٢م. واتفق الوزراء اخيرا على عقد اجتماعهم الوزاري المشترك المقبل حول الحوار الإستراتيجي رفيع المستوى في البحرين.